

تقرير اقتصادي يؤكّد وجود فرص استثمارية هائلة في قطاع التعدين

■ كاتب / محمد راجح

دعت مؤسسة التمويل الدولية إلى ضرورة ترتكز الحكومة اليمنية على تطوير القطاعات الوعادة ويشكل حاصن طفيع العائد الذي يتميز بياضكانيات اقتصادية واستثمارية عالية تضعه في مقدمة القطاعات الأكثر اهتماماً للاقتصاد الوطني.

وأكفت مؤسسة التمويل الدولية

إحدى المؤسسات التابعة للبنك الدولي

عن وجود فرص هائلة في قطاع التعدين

في اليمن واعتبرته المؤسسة أحد أهم

البدائل المتأحة للبنزين لتعزيز النمو

الاقتصادي والقطاع الأبرز لتحفيز

التنمية الصناعية

وطبقاً لاستراتيجية التعدين في اليمن

في إعدادها مع هيئات المساحة

الجيولوجية فإن التعدين بعد القطاع

الوحيد الذي يمكن أن يحفز التنمية

الصناعية وخلق فرص عمل للتفقّد من

الأثار الاقتصادية المحتلة لانخفاض

عائدات النفط.

وتحسنت الاستراتيجية الوطنية

للتعمين إجراء دراسة متكاملة لهذا

القطاع الوعاد والقيام ببرامج شابة

للتقيّنات وبرامج البحث والبناء الساحنة

والموارد البشرية للهيئة الساحنة

دعم التوجهات التنموية الامامية

والاقتصادية وتعمّز التكامل الاقتصادي

بين التعدينين وتعزيز التكامل الاقتصادي

ووفر الماء والمياه والعمل على تطوير

الموارد البشرية الملائمة لها وبشكل

الاقتصادية الأخرى.

وتشير إلى أن الزراعة ومحاصيل

المعدنية المتوفّرة في اليمن.

وتدرك التوصيات بشكل خاص في

النواحي التي يمكن للتعدين أن يساهم



بها مبادرة في تطوير القدرات الصناعية وقطاع الصناعات التحويلية بعد التعدين.

وتتطلّب هذه الأهمية إيلاء عناية خاصة في خطط العمل التي من شأنها

استغلال الفرص الوعادة والمؤلمة لاستغلال وإيجاد إطار لتطوير الفروع الاقتصادية التي يمكن تطويرها والتي من شأنها

الصادرات للاستفادة المثلية منها بالإضافة إلى مضاعفة الجهود الهادفة

العائد وكذا وضع توصيات خاصة في قطاع

التجارة والمواصلات التي يمكن

بخطط العمل والمبادرات التي يمكن

تنفيذها من أجل تطوير قطاع المعادن.

وتشير إلى أن الزراعة ومحاصيل

الأسماك البحرية والسياحية والصناعة

المعدنية المتوفّرة في اليمن.

مشروعان جديدان في الصناعات الغذائية بتكلفة ٢٦٣ مليون ريال



بالإضافة إلى إنتاج منتجات زراعية

صناعية.

بلغ عدد المشاريع الاستثمارية المسجلة

في الربع الأول من العام الجاري في مجال

الصناعات الغذائية مشروعان يتكلما

باليقانة مع القطاعات الأخرى، حيث

تشكل نسبة الصناعات الغذائية حوالي

٠٩٨٪ من إجمالي المشروعات الصناعية و

١١٪ من إجمالي المشاريع المسجلة خلال نفس

الفترة.

وفقاً للنشرة الاقتصادية الصادرة عن

الهيئة العامة للاستثمار فقد بلغ حجم

الموجودات الثابتة ٢٢٢ مليون ريال، فيما

يتقدّم من هذا المجال، الجدير بالذكر هنا

أن التغيرات الأخيرة للقانون وخصوصاً

إلى ذلك أكّد جراء أن هناك العديد من

الفرص الاستثمارية الواعدة في الصناعات

الغذائية وخطط تعزيزية الموارد

التنوعية وصناعة المطابع الغذائية وتحقيق

وتعظيم التمور.

كما أن هناك أمكانية للاستثمار في

إنتاج الشنا والجلوكوز وإنتاج الريبيات

الغذائية وكذا إنتاج عصير الفاكهة المركبة

في السوق المحلية.

وبلغ إجمالي الموارد المالية لـ٢٢٩

مليون ريال، وقد شهدت تقدّم بنسبة

٣٧٪ في العام الحالي مقارنة

٢٠١٥ عام، ويعود ذلك إلى

ارتفاع قيمة المصادرات عام

٢٠١٥، بينما انخفضت بنسبة

٣٦٪ في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥.

بلغ إجمالي الموارد المالية لـ٢٢٣

مليون ريال، وقد شهدت تقدّم بنسبة

٣٧٪ في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥.

بلغ إجمالي الموارد المالية لـ٢٢٢

مليون ريال، وقد شهدت تقدّم بنسبة

٣٧٪ في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥.

بلغ إجمالي الموارد المالية لـ٢٢١

مليون ريال، وقد شهدت تقدّم بنسبة

٣٧٪ في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥.

بلغ إجمالي الموارد المالية لـ٢٢٠

مليون ريال، وقد شهدت تقدّم بنسبة

٣٧٪ في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥.

بلغ إجمالي الموارد المالية لـ٢١٩

مليون ريال، وقد شهدت تقدّم بنسبة

٣٧٪ في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥.

بلغ إجمالي الموارد المالية لـ٢١٨

مليون ريال، وقد شهدت تقدّم بنسبة

٣٧٪ في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥.

بلغ إجمالي الموارد المالية لـ٢١٧

مليون ريال، وقد شهدت تقدّم بنسبة

٣٧٪ في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥.

بلغ إجمالي الموارد المالية لـ٢١٦

مليون ريال، وقد شهدت تقدّم بنسبة

٣٧٪ في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥.

بلغ إجمالي الموارد المالية لـ٢١٥

مليون ريال، وقد شهدت تقدّم بنسبة

٣٧٪ في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥.

بلغ إجمالي الموارد المالية لـ٢١٤

مليون ريال، وقد شهدت تقدّم بنسبة

٣٧٪ في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥.

بلغ إجمالي الموارد المالية لـ٢١٣

مليون ريال، وقد شهدت تقدّم بنسبة

٣٧٪ في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥.

بلغ إجمالي الموارد المالية لـ٢١٢

مليون ريال، وقد شهدت تقدّم بنسبة

٣٧٪ في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥.

بلغ إجمالي الموارد المالية لـ٢١١

مليون ريال، وقد شهدت تقدّم بنسبة

٣٧٪ في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥.

بلغ إجمالي الموارد المالية لـ٢١٠

مليون ريال، وقد شهدت تقدّم بنسبة

٣٧٪ في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥.

بلغ إجمالي الموارد المالية لـ٢٠٩

مليون ريال، وقد شهدت تقدّم بنسبة

٣٧٪ في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥.

بلغ إجمالي الموارد المالية لـ٢٠٨

مليون ريال، وقد شهدت تقدّم بنسبة

٣٧٪ في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥.

بلغ إجمالي الموارد المالية لـ٢٠٧

مليون ريال، وقد شهدت تقدّم بنسبة

٣٧٪ في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥.

بلغ إجمالي الموارد المالية لـ٢٠٦

مليون ريال، وقد شهدت تقدّم بنسبة

٣٧٪ في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥.

بلغ إجمالي الموارد المالية لـ٢٠٥

مليون ريال، وقد شهدت تقدّم بنسبة

٣٧٪ في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥.

بلغ إجمالي الموارد المالية لـ٢٠٤

مليون ريال، وقد شهدت تقدّم بنسبة

٣٧٪ في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥.

بلغ إجمالي الموارد المالية لـ٢٠٣

مليون ريال، وقد شهدت تقدّم بنسبة

٣٧٪ في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥.

بلغ إجمالي الموارد المالية لـ٢٠٢

مليون ريال، وقد شهدت تقدّم بنسبة

٣٧٪ في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥.

بلغ إجمالي الموارد المالية لـ٢٠١

مليون ريال، وقد شهدت تقدّم بنسبة

٣٧٪ في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥.

بلغ إجمالي الموارد المالية لـ٢٠٠

مليون ريال، وقد شهدت تقدّم بنسبة

٣٧٪ في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥.

بلغ إجمالي الموارد المالية لـ١٩٩

مليون ريال، وقد شهدت تقدّم بنسبة

٣٧٪ في العام المالي